

قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي رؤية تحليلية استقرائية.

Dictionary of linguistics by Abdel Salam El Masdy.

*أ.عبد الرحيم البار

تاريخ الاستلام: 06- 11- 2018 تاريخ القبول: 09- 05- 2019

الملخص: يحمل عبد السلام المسدي رؤية خاصة في قراءة اللسانيات الحديثة والمعاصرة فجّل اهتماماته انصبت على الجانب اللساني، حيث أدرك أنّ المصطلح هو أساس التطور في بناء النظريات اللغوية وحلّ الإشكالات التي تعترضها؛ وهو ما رآه ينقص العمل اللساني العربي في العصر الحديث فكان عمله المسمّى 'قاموس اللسانيات' الصادر عام 1989م بادرة نوعيّة أولى في معالجة قضايا المصطلح اللساني وعوارضه المنهجية والمعرفية؛ مبيّناً أهمية هذا المبحث اللغوي في دعم اللسانيات العربية الحديثة وإرساء تقدّمها.

- **الكلمات المفتاحية:** المسدي؛ قاموس؛ اللسانيات؛ تحليلية، استقرائية.

Abstract: Abdul Salam Masdi holds a special reading of modern and contemporary linguistics vision; radishes interests focused on the lingual side, realized that the term is the basis of formation and evolution in the construction of linguistic theories and solving linguistic dilemmas; it is what he saw objected to the Arab tongue in the modern era, was his

* جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، البريد الإلكتروني:

Abderrahimelbar.dz@gmail.com

work named 'Dictionary of Linguistics' issued in 1989, the first sign of quality in addressing the term linguistic issues of methodology and cognitive symptoms; noting the importance of this linguistic topic in support of modern Arabic linguistics and lay the offer.

-**Keywords:** Masdi; Dictionary; linguistics; Analytical analysis.

1. **تُوْطِئَةُ وَتَقْدِيمُ:** كتاب قاموس اللسانيات للأستاذ عبد السلام المسدي هو معجم لغوي متخصص في علم المصطلح اللساني، وكانت هي الطبعة الأولى للكتاب وجاءت طباعته ونشره من طرف الدار العربية للكتاب عام 1989م، وهو بالعنوان الآتي: قاموس اللسانيات: عربي - فرنسي. فرنسي - عربي مع مقدمة في علم المصطلح. اعتبر معجماً لسانياً هاما خاصة أن خروجها للساحة اللغوية كان في فترة تفتقر فيها اللغة العربية إلى التعريف بهذا العلم باعتباره وليد الفترة الجديدة والعرب في هذه المرحلة لم يفرزوا أدوات منهجية مقننة لتلقي إرصاصات الحضارة اللغوية العربية في ظلّ التحديات المعرفية والمنهجية القائمة. واختار صاحبه المنهج الوصفي في بسط المصطلحات وتدقيق المعلومات فجعل لكل مصطلح لساني في اللغة الفرنسية مقابله في اللغة العربية، ولكل مصطلح لساني عربي مقابله باللغة الفرنسية. وقد عرّج بقدر مهم على ماهية علم المصطلح وتناول خصائصه ومكانته في اللغات، وذهب بيبين إسهام العرب في هذا المجال في إشارة على تأكيده وحثه على الانتباه لهذا القسم الفعال داخل دائرة اللسانيات الحديثة.

2. **مبحثه في العلوم ومصطلحاتها:** يجزم المسدي في كتابه قاموس اللسانيات أن كل العلوم تمتاز بالضبط المصطلحي الخاص؛ الذي تنبني عليه القواعد المعرفية لكل علم من العلوم، ويوضح في مدخل الكتاب "مفاتيح العلوم مصطلحاتها ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى. فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه"⁽¹⁾. ونحلل قوله وفق ما يلي:

- هذه العبارة ذات مدلول واضح؛ فلا علم بدون مصطلح ولا يمكن أن نسمي العلم علما إن كان يفتقد لمقدرات مصطلحية؛ فالمصطلح وظيفته تضمين معنى المعرفة المحددة ضمن المادة المعجمية المنتقاة.
- يرى أن العلم غايته إعداد النسق المعرفي، وإنتاج المعلومة التي لا تحصل إلا عبر التّقييد المصطلحي وفق خاصية العلم ومعارفه المرتبطة به.
- واعتبر المصطلحات التي تقوم عليها العلوم هي بمثابة الألفاظ الفكرية التي بمجرد فكّها يؤدّي القصد وتحصل الفائدة المرجوة في ذهن المتلقي والباحث كونها مخصّصة تحتوي على مقاصد المعرفة.
- فائدة المصطلح تصل إلى إلحاق السّمة الانفرادية بكل علم من العلوم وهذا يمنحه الصّفة المصطلحية الذاتية بحيث لا تحيد هذه المصطلحات عن معناها المقيّد بتلك المعارف المشكّلة للنّسق المعرفي لكل علم من العلوم.
- وقد شرح ذلك: "السّجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع"⁽²⁾. وحاصل القول أن العلوم على اختلاف انتماءاتها المعرفية والنّسقية لها سجل مفرداتي متخصّص يضمن لها الوضوح والتميز عن باقي المعارف ضمن حيز التنافس والتسابق العلمي السريع.
- ويلح عبد السّلام المسديّ على العلاقة القائمة بين المصطلح والمعرفة باعتبارها علاقة إنجازية وجودية تفاعلية: "ومن كل ما سلف يتجلّى أن الوزن المعرفي في كلّ علم رهين مصطلحاته لذلك نسميها أدواته الفعّالة لأنّها تولّده عضويا وتنشئ صرحه ثمّ تصبّح خلاياه الجينية التي تكفل التكاثر والنّماء"⁽³⁾.
- يؤكّد بأنّ لكلّ علم من العلوم معجمه الاصطلاحي الخاصّ. والعلاقة بين المعرفة والمفردة علاقة وظيفية يؤدي المصطلح المحدّد فيها استعمالا وظيفيا خاصا.
- تنطلق الإنجازات المعرفية لكلّ علم وفق قواعده المصطلحية. وبالتالي يكون التنظير الفكري متوافقا مع الاستعمال الاصطلاحي له.

3. مبحثه في أعراض القضية الاصطلاحية: يقول المسدي معلقا على إشكالات علم المصطلح: "إن التسليم بقيمة الجهاز المصطلحي بالنسبة إلى كل معرفة علمية تنشأ القبض على الظواهر سواء أكان ذلك بالوصف التشخيصي أم بالإحكام الاستنباطي ليفضي إلى الاقتناع بأن مصطلحات العلوم هي الصورة الكاشفة لأبنيتها المجردة مثلما أمحنا منذ البدء" (4).

- المسدي يرى خطر التصادم الحتمي الذي تفرضه البوادر المعرفية العلمية في باب التجاذب المعجمي والمفرداتي؛ الذي تفرزه نهضات الأبحاث الاستكشافية العلمية في حيز الضبط المصطلحي الجديد. وفيه:

- أن توافق الجانب المعرفي مع الجانب المفرداتي ليس بالشيء الميسر ضف إلى ذلك أن توافق المعلومة مع ما تحمله من دلالة مصطلحية ليس بالضرورة أن يحافظ على الصورة المشكّلة المعبرة عن الفكرة الممنوحة وما نستخلصه من عنوانه 'أعراض القضية الاصطلاحية' هو كالاتي:

- غموض المصطلح في تحديد المعرفة، أي تعدد الدلالة المعنوية لكل مفردة تستعمل في هذا المجال.

- تتغير المعارف ضمن حلقة التطور والتحول؛ وهذا من خصائص العلوم وعليه فالقدرة المصطلحية لكل معرفة من المعارف المختلفة تكون غير ثابتة ومنفصلة وتتحكم فيها عوامل التغير الحاصل.

- قد تتداخل العلوم والمعارف ضمن حيز التنافس المعرفي المسارع وهذا يوحي بوجود تشابه للمصطلحات المستعملة داخل أي مجال معرفي.

4. مبحثه في اللسانيات وعلم المصطلح: يرى المسدي أن اللغات وعبر فترات تاريخية كانت في عملية البحث عن المادة المعجمية ضمن عملية التنقيب في حقول الألفاظ؛ فالمصطلح ودلالته المعرفية لم تكن وليدة العصور المتأخرة ولا

حكرا على الجهود اللسانية الحديثة فهي ضاربة في عمق اللغات عبر التاريخ على نحو البحوث التأيلية (Etymologiques):

- بين المسدي كيفية التزام اللغات في البحث داخل ميدان المصطلح دالا على وجود ظروف معينة تجبر اللغة بغض النظر عن ظروف استعمالها على الاهتمام بدراسة المصطلحات والمفردات المعجمية المختلفة؛ حاصرا ذلك في الواقع المتغير الذي تفرضه دلالات الحاضر وتجدد المعارف، والاستكشاف المعلوماتي الجديد الذي يعطي صورة مبهمة فيذهل المنتبه في حقل المعارف.

- هذا يلزم اللغة إيجاد الطابع المدلولي الذي ينفي الغموض ويلغي الاشتباه ويثري المعرفة المدلولية الجديدة مع القيمة الاصطلاحية الملائمة.

- يرى أن لاستبطان دور مهم لكونه طريقة منهجية تعتمد الرجوع إلى الذات والقيام بالفحص الدقيق والمعاينة الحسية الأنية للمادة المستهدفة.

وفي المجال نفسه يضيف المسدي توضيحا متعلقا بنظرة الفكر اللساني الحديث إلى قضايا المصطلح من جوانبه المختلفة: "واحتكاما إلى كل هذه الاعتبارات كان خليقا باللسانيات أن تتبني ضمن محاور اهتمامها قضية المصطلح، وقد كانت عنايتها بالموضوع مبنوثة بين أفنان متعددة منها البحوث التأيلية؛ التي تعنى بالأصول الاشتقاقية وتاريخ تفرعها، ومنها البحوث المختصة بالرصد اللفظي في فرعين من علم اللسان القاموسية والمعجمية"⁽⁵⁾.
والمستخلص من كلامه هذا هو:

- إلزامية تبني أبحاث اللسانيات واللغويات الحديثة للقضية المصطلحية على جميع مناحيها المختلفة محتجا بالعبء الذي كانت تحمله البحوث اللغوية القديمة ضاربا في ذلك مثلا استشهاديا في عبارة 'البحوث التأيلية' التي حسب رأيه لم تهمل الجانب الدلالي في الألفاظ؛ بل إنها غاصت في البحث عن إيجاد حلول مفرداتية تتناسب مع معطيات المعارف اللغوية آنذاك.

- دراسة الأصول الاشتقاقية للمفردات ودراسة تاريخ التفرع الدلالي المعجمي للألفاظ وتخصيص مباحث في مجال علم المصطلح وفق ما يتطلبه البحث اللغوي المعاصر على نحو علم القاموسية والمعجم.

أراد المسدي أن يعطي مفاهيم لبعض عوارض الكلام فيما يتعلق بالمصطلحية وعلم المصطلح ضمن مباحث المعجمية والقاموسية قائلًا: "وعني بالمصطلحية... علم يعني بحصر كشوف الاصطلاحات بحسب كل فرع معرفي فهو لذلك علم تصنيفي تقريبي يعتمد الوصف والإحصاء مع سعي إلى التحليل التاريخي، أما علم المصطلح فهو نظيري في الأساس تطبيقي في الاستثمار لا يمكن الذهاب فيه إلا بحسب تصور مبدئي لجملة من القضايا الدلالية والتكوينية في الظاهرة اللغوية؛ فعلم المصطلح ينتسب سلايا إلى علوم التأثيل... ولكنه فرع جنيني عن علم الدلالة وتوأم لاحق للمصطلحية بحيث يقوم منها مقام المنظر الأصولي الضابط لقواعد النشأة والصورورة"⁽⁶⁾. ومنه:

- المسدي يسعى للتفريق بين علم المصطلحية وعلم المصطلح لتجنب التشابه الذي قد يحصل بينها وبين علم المصطلح واعتمد هنا على الدور الوظيفي الذي يقوم عليه كل منهما:

- علم المصطلحية يقوم بضبط نتائج الأبحاث الاصطلاحية وحصنها ضمن نطاقها المعرفي ضمن مجال البحث المستهدف لدراسة معجمية معينة.

- تقوم المصطلحية بتصنيف النتائج التي يتوصل إليها البحث المعجمي ثم بعد ذلك الانتقال إلى إقرارها بحسب الفرضيات التي انطلق منها البحث.

- تنطلق من منهج الوصف والإحصاء والتحليل التاريخي فالوصف: "تقرير ما هو واقع أو تفسيره تفسيراً لا يخرج به عن نطاق اللغة فهو إما تقريراً أو تحليلياً"⁽⁷⁾؛ بمعنى أن تكون المادة المدروسة ملموسة في إطارها الزماني والمكاني وفق حدود اللغة المتعارف عليها في الدراسة الإجرائية. أما الإحصاء فكثير من العلماء من يربطه بالمنهج الوصفي لأنه يقدم نتائج مفسرة ضمن نطاقها

المخصّص؛ فيكون هنا للإحصاء وظيفة رياضية هدفها إحصاء النتائج والتّديق فيها؛ ويقوم وفق الإجراءات الآتية:

1- القياس (Measurement): قراءة منهجية تعتمد على التشبيه بين وجود شيئين على الأقلّ يكون أحدهما معيارا للآخر أي أصلا وآخر فرعا⁽⁸⁾.

2- الملاحظة (Observation): هي الدقة العينية في جمع التغيّرات.

3- المقابلة (Interview): هي مقارنة علمية بين المفترض والمعطيات ويمكن اعتبار المقابلة منهجا لأنها في غالب الأحيان تدرس "لغتين فأكثر لإبراز أوجه الشبه والاختلاف بينهما"⁽⁹⁾.

4- الاستبانة (Questionnaire): هدفها الحصر والدقة والكشف.

أما التحليل التاريخي فيقصد به البعد الدلالي الأوّلي أو التأسيس المعجمي وهنا يقف عند اعتماد خطوات المنهج التاريخي الذي يرمي إلى عرض: "التغيرات اللغوية فمن الصعب كثيرا الفصل بين النوعين في مجال التطبيق العملي وذلك لأنّ كل المصطلحات التي استعملت تحت العنوان الوصفي قابلة من الناحية العملية للاستعمال كذلك مع الفرع التاريخي"⁽¹⁰⁾.

- ويقدم هنا تعريفا وظيفيا لعلم المصطلح وفيه نتناول:

1- علم تنظيري في الأساس: أي يقوم على مفاهيم نظرية خاصة تميزه عن باقي العلوم المعجمية الأخرى.

2- تطبيقي في الاستثمار: يهدف إلى تطبيق مفاهيمه النظرية للحصول على النتائج المرجوة من البحث.

- لعلم المصطلح خصائص دقيقة لا يمكن تحقيقها إلا بالوصول إلى التصور الفعلي لجملة من القواعد الدلالية التي قد تعود في أصلها إلى الأعماق التأصيلية القديمة مع ضرورة الانتباه بحسب رأيه إلى وجود علاقة جلية بين علم المصطلح من جهة وعلم الدلالة من جهة أخرى.

- علم المصطلح: هذا العلم "هو الأساس المنظر للمصطلحية ومؤسس قوانينها"^(1 1) والذي منه ينطلق للتأسيس في علم المصطلحية.
- يرى بأن علم المصطلح فرع من أصل أي من علم الدلالة باعتباره الأسبق إلى الظهور والنشأة كما أنه يثبت وجدود علاقة تداخل وتلاقٍ بين علم المصطلح وعلم المصطلحية؛ فقد اعتبر أن علم المصطلح يعتبر القاعدة الأساسية التي تحفظ قواعد التكوين الاصطلاحي وتضمن له الصيرورة الفعالة. وخلاصة ما ورد في عنوان كتابه - اللسانيات وعلم المصطلح - كالآتي:
- وجود رابط وظيفي بين علم المصطلح وعلم المصطلحية ورابط تاريخي بينهما وبين علوم الدلالة والتأثيل.

4. مبحثه في الاصطلاح والحركة الذاتية: ركّز المسدي على ذكر مسألة مهمة في علوم الاصطلاح من حيث تاريخ التأسيس الحضاري للعرف الاصطلاحي وبين أثر الروافد التأسيسية في ميدان العلوم المعرفية؛ ولعله التمس ذلك في قراءته للواقع الاصطلاحي العربي وربطه بمدلولات الماضي الحضاري للتراث القديم كما فعلت باقي اللغات.

يقول المسدي ضمن ما أسلفناه: "إذا عالجتنا قضية المصطلح من منطلق لساني نقدي رأينا أنّ كلّ مجموعة بشرية ترابطت لغويًا فتحوّلت إلى مجموعة ثقافية حضارية؛ فإنها تواجه على الدوام مدلولات جديدة عليها، إمّا بحكم استحداث الأشياء أو بحكم اكتشافها. ويدهي أنّ المدلولات سابقة لدوالها في الزمن، لذلك كانت الألفاظ وليدة للمعاني في أصل نشأتها فإذا استقرت في الاستعمال وتواترت أصبحت المعاني وليدة للألفاظ بحكم التقدير والاعتبار"^(1 2).

- يرى أن المصطلح وليد الحياة الثقافية الاجتماعية، وهو نتاج النسيج المشترك النابع من التكتل اللساني الموحد للجماعات البشرية. فبدلك تقوم اللغة ويشيع المدلول الاصطلاحي بين الفئات البشرية وفيه:

1- التكتل الاجتماعي اللغوي: فالوحدة المدلولية للمصطلحات الاستعمالية ضرورة قصوى في تقوية الاتحاد البشري بين المجموعة اللغوية الواحدة.

2- التكتل الثقافي الحضاري: هو الانتماء بحيث تكون للمصطلحات اللغوية القيمة الانتمائية لمدلولاتها المعرفية وفق النهج الحضاري لكل لغة من اللغات حفاظا على موروثها الدلالي والمعرفي الخاص.

وذلك منطلق التكامل الحضاري للوحدة البشرية ضمن حيزها الثقافي إلا أنه بين خطورة التغير الدلالي نتيجة للانتقال المعرفي الحاصل وعوامله:

1- استحداث الأشياء: هو إعادة صياغة المعلومات أو المعطيات المعرفية المستعملة في قالب وصفي تقريرى جديد على شاكلة ما تمليه الضرورة العلمية أو الحتمية المعرفية، وهذا يفضي واقعا اصطلاحيا متغيرا؛ بحيث يرى المسدي ضرورة أخذه بعين الاعتبار في الدراسات الاصطلاحية.

2- بحكم اكتشافها: أضاف المسدي سببا آخر في تغير مدلول المصطلح فهنا يؤكد على أن ما تقدمه العلوم الأخرى من اكتشافات وإنجازات يجبر المجال الاصطلاحي على مواكبة هذا التطور الحاصل؛ لأن المعلومة المكتشفة والمنجزة في جميع المجالات المعرفية تلقي على عاتق علم المصطلح فك لغز المعرفة واستخلاص ما يناسبها من المفردات المعجمية الاصطلاحية.

ونبقى ضمن هذا مجال الاصطلاح والحركة الذاتية حيث يقول المسدي: "ويطرد تناول القضية الاصطلاحية في الدراسات العربية اطرادا تعالج في سياق التأريخ لحركات الترجمة، وفي سياق الحديث عن وضع المصطلح العلمي والفني

فضلا عما صنعتها المجامع العلمية المتعددة في الوطن العربي لا تنشأ في منطلقها إلا لسدّ ذرائع المصطلحات، وقد طفحت هذه الأبحاث جميعها - من لدن الأفراد ومن لدن المؤسّسات - باستقراءات هي من الدقة والشمول بحيث تكاد أن تسدّ رمق الحاجة المتجدّدة. فهذا على مدار المعالجة التطبيقية وهي أعظم خطرا وأعجل نفعاً⁽¹³⁾. والمقصود من كلامه:

- أن تشخيص الواقع الاصطلاحي العربي يتطلّب حلّ معضلات عدّة مبتداءً بتاريخ حركات الترجمة بحيث يؤمن أنّ التاريخ لحركات الترجمة حلّ قيّم في معالجة القضية الاصطلاحية العربية ونوضح ذلك:

- الترجمة الاصطلاحية: لغة هي اللفظ المعرب أمّا اصطلاحاً تعني:
أ- التفسير والتأويل: "شرح كلمة وتحديد معناها"⁽¹⁴⁾.

ب- التفسير المباشر: وهو نقل جمل أو عبارات من لغة ما بعبارات من لغة أخرى بعبارة أخرى "إبدال لفظة بلفظة تقوم مقامها بخلاف التفسير"⁽¹⁵⁾.

ويمكن هنا الخلوص إلى مفهوم مبسط لعنى الترجمة بأنّها: "وضع التسمية المناسبة للمصطلح الأجنبي إذا كان يتناسب مع النظام المفهومي والاسمي العربيين ولا يتعارض مع القيم الاجتماعية والنفسية والثقافية والحضارية العربية"⁽¹⁶⁾. ونصطلح على التاريخ للترجمة بتحديد المنابع المنهجية القديمة التي اتفق عليها علماء اللغة العربية في نقل المصطلحات وترجمتها أي الاطلاع على "حصيلة ما توصل إليه العلماء القدامى في مجالات علمية متنوعة، وذلك من خلال ابتكار عدد وافر من المصطلحات المترجمة من لغات كالإيونانية والفارسية والهندية، ثمّ تجريدتها في مرحلة تالية في رسائل وكتيبات هي بمثابة القوائم الاصطلاحية في عصرنا"⁽¹⁷⁾.

ومن فوائد الترجمة العلمية وفق ما يراه المسدي:

1- تحرير المعنى اللغوي القديم للكلمة العربية وتضمينها المعنى الجديد.

2- اشتقاق كلمات عربية أو معربة للدلالة على المعنى الجديد.

3- ترجمة كلمات أعجمية، وتعريب كلمات أعجمية وعدها صحيحة⁽¹⁸⁾.

- وفي هذا المجال أيضا دعا إلى مراعاة الضوابط الآتية:

1- ضرورة وجود مناسبة...أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.

2- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

3- إحياء التراث العربي خاصة ما استعمل منه...من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معربة⁽¹⁹⁾.

- يرى أن علم المصطلح تعترضه عواقب كثيرة، ورسم شكل الاعتراض في صورة واضحة تتمثل في الآلة المنهجية التي ينبنى عليها علم المصطلح انطلاقا من قواعده الإجرائية، وهذا ما سنأتي على ذكره:

1- التصور الضيق في حق التراث اللغوي العربي بحمل القدرات الاصطلاحية الحديثة على قاعدة الموروث بصفة إلزامية.

2- الضرورة المعرفية الاصطلاحية الحديثة تقتضي دراسة التراث من وجهة تقتضي فك التمازج الحاصل بين القضية اللغوية والحضارة اللغوية.

- يرى أن التقيد بالتصورات المعرفية والمنهجية الموروثة من الخازنة العلمية القديمة بات يتعارض مع روافد الحضارة اللسانية المتطورة، وهذا لا يفي بالمطلوب في باب العصرية الاصطلاحية المعاصرة وهذا ما يقصد به المسدي في عبارته 'حقائق المعرفة اللسانية المتطورة'.

ومن خلال رؤى المسدي نستلهم الأطر والشروط التي يجب التقيد بها في 'الإنجاز المصطلحي' بحيث يحافظ هذا على حيز 'البناء المعجمي والاصطلاحي' ضمن حيز الانتماء اللغوي الخاص به؛ أي:

- 1- "البحث عن مصطلح عربي قديم ملائم للمفهوم الجديد .
- 2- البحث عن لفظ قديم قريب من المعنى الحديث، فيبدل معناه قليلاً .
- 3- اللفظ الأجنبي يجب أن يصاغ صياغة عربية ليصير معرباً .
- 4- البحث عن لفظ جديد المعنى بالاعتماد على الاشتقاق" (20) .
ويشترط في هذا كله أن يتسم المصطلح العربي بالخصائص الآتية:
 - 1- الاطراد: كثرة استعمال المصطلح وشيوعه .
 - 2- يسر التداول: سهولة اللفظ وخفته وبساطته .
 - 3- الملائمة: أي أن يناسب اللفظ العربي المفهوم وألا يتداخل مع غيره .
 - 4- التحفيز: أن يدفع المستعمل إلى اختياره دون غيره" (21) .
5. مبحثه في مراتب التجريد الاصطلاحي: في هذا الباب يتفضل المسدي بذكر محدّدات المصطلح اللساني وفق ما تتطلبه الحالة المعرفية ضمن حيز التقدم الاصطلاحي اللساني في عالم اللغويات الحديثة؛ فبهذه المقدرات يتكوّن الطابع التجريدي العلمي للمصطلحات العربية:
يقول المسدي: "وأول ما نقف عليه من ظواهر التوازي انقسام الوسائل الأربع إلى زوجين مضاعفين يتصاحبان من حيث التخصيص والعموم فالاشتقاق والنحت ظاهرتان نوعيتان، أولهما خصت بها الأسرة السامية وبها عنوان قدرتها الانفجارية والثانية لصيقة باللغات الهندية الأوروبية وعليها قوام سمتها التّضامية. أمّا الدّخيل والمجاز فظاهرتان مطلقتان لا ينفك عنهما لسان من الألسنة" (22)، ونقوم بتحليل ووصف قوله:

- شخصّ المسدّي الوسائل التي تعتمد عليها اللّغات في صناعة مفرداتها وحدّد لكل وسيلة موطنها الأصلي، وهذه الوسائل هي:

- الاشتقاق: قاعدة صرفية تستند إليها اللّغات السّامية في تنمية نظامها الدّلالي فاللّغة العربيّة من أكثر اللّغات استنادا إلى الاشتقاق، فهو الوسيلة الناجعة في الدّراسات المعجميّة، ولهذا تعتمد عليه المجمّعات اللّغويّة العربيّة في التّنميّة اللّغوية العصرية، فهو طريقة تستعمل "لإغناء الرصيد اللّغويّ ومنه يُنطلق لوضع سلسلة من المفردات الجديدة التي تواكب الاختراعات الحديثة"⁽²³⁾. وعمل الاشتقاق يسميه المختصون 'التوليد الدلالي'؛ فقد واستعمله "السلف لإثراء اللّغة العربيّة من داخلها فبحثوا في العوامل التوليدية التي تختص بها العربيّة وقسموها حسب أهميتها مجارة لكلام العرب"⁽²⁴⁾. وفيه:

- اشتقاق المصادر القياسية على وزن 'فعلان' للدّلالة على التقلب والاضطراب ووزن 'فِعالَة' للحرفة ووزن 'فِعال' للمحترف.

- اشتقاق المصادر الصناعية: كاشتقاق أسماء الآلات التي تأتي على وزن 'مفعلة - مفعّل - مفعال'.

إلّا أنّ اللغويين يضعون شروطا واضحة تهدف إلى الحفاظ على الطابع الدّلالي العربي، ونذكرها كالآتي:

1- أن يكون هناك أصل لفظي تأخذ منه الكلمة المشتقة.

2- التناسب الحرفي بين الكلمة المشتقة والكلمة الأصل.

3- يلزم وجود توافق معنوي بين اللفظة المشتقة واللفظة الأصل.

ويقسم علماء اللغة الاشتقاق إلى نوعين أساسيين:

أ- اشتقاق أصغر: هذا القسم تلجأ إليه المجامع اللّغوية العربيّة "لتعبير عمّا يستحدث من معان لمساعدة اللّغة العربيّة على مسايرة التطوّر

الاجتماعي" (25). ومثاله تقليب أوزان الكلمة حتى يعاد منها إلى صيغة تكون هي الأصل في الصيغ مثل كلمة 'ضرب' أصل دال على مطلق الضرب فقط أما ضارب ومضروب ويضرب وإضراب، فكلها أكثر دلالة وأكثر حروفاً، وكلها مشتركة في (ض + ر + ب) وهي هيئة الأصل في تركيبها.

ب- اشتقاق أكبر: عند ابن جني هو أن تأخذ "أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه... كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد" (26). ومثاله: كلمة 'كلم' وتقاليبيها الستة الأصل فيها الصورة الآتية: (ك + ل + م) ثم: (ك + م + ل) و(م + ك + ل) و(م + ل + ك) و(ل + ك + م) و(ل + م + ك) فابن الجني يرى بأن هذه الكلمات كلها ذات أصلي معنوي واحد دلالاته 'القدرة والقوة'. فالاشتقاق ظاهرة لغوية مهمة تلتزم اللسان العربي منذ القدم، ولها أصل منهجي اعتمده النحاة القدامى في بسط المصطلحات آنذاك. والمسدي يراه مفيداً في فكّ المعضلة الاصطلاحية العربية المعاصرة فعلى الرغم من عراقته إلا أنه يضلّ مسلماً مناسباً في الفترة الحديثة.

- النحت: هو قاعدة تستعمل في أبنية اللغات الهندوأوروبية، والواضح أنها تتناسب مع خصائص أنظمتها واشتهر النحت كوسيلة قديمة يلجأ إليها اللغويون في تزويد المعاجم بالكفاءات الدلالية التي تؤهل اللغات للاستعمال الدلالي المناسب لما تفرضه معطيات الحضارات المتقلبة، ولهذا "فهو الوسيلة المثلى التي طوّرت اللغات الهندوأوروبية" (27). والنحت هو: أخذ كلمة من كلمتين أو جملتين متعاقبتين يكونان متباينتين في المعنى والشكل:

- 1- النحت من كلمتين: مثل كلمة 'جعفل' من (جعلت، فداك).
- 2- النحت من ثلاث كلمات: كلمة حيعل مشتقة من (حي على الصلاة).
- 3- النحت من أربع كلمات: نحو: 'بسملة' من (بسم الله الرحمن الرحيم).

لكن اللغويين المحدثين رأوا أن النحت أقل فائدة نظرا لعدم توافقه مع الدلالات اللغوية العربية، ولذا فإنه يعد عنصرا واردا على اللغة العربية، والأصل فيه أنه موروث حضاري غربي. وهنا من رأى فيه الكفاءة على نحو الأستاذ ساطع الحصري فمن كلامه عن وسيلة النحت: "قلما رأينا الإقدام على الاستفادة من النحت بصورة فعلية، ونحن نعتقد أن الضرورة ماسة لذلك. إننا نعبّر عن كثير من المعاني العلمية بتراكيب متنوعة، فإن كانت هذه التراكيب قصيرة وسهلة فيمكننا أن نستمر في استعمالها على حالها، أما إذا كانت طويلة صعبة فمن مصلحة العلم واللغة أن ننحتها لأجل تسهيل استعمالها وانتشارها"⁽²⁸⁾.

- الدخيل: ويسمى بالمعرب والمقترض والأعجمي، وفي تعريفه هو كل لفظ غير عربي يستعمل بأصوات غير عربية ويحمل صورة دلالية مصطنعة ويتم تمييزه وفق الضوابط الصرفية والصوتية الآتية:

1- التحليل الصوتي: "إذا اجتمع في الكلمة أصوات لا تجمع بينهما العربية دل ذلك على أنها دخيلة، وذلك كاجتماع الجيم والقاف... 'منجنيق'"⁽²⁹⁾.

2- التحليل الصرفي: فإذا كان وزن الكلمة من غير الأوزان العربية دل على أنها دخيلة مثلا: منفعل - منجنيق... إلخ.

3- قاعدة الاشتقاق: إذا لم يكن للكلمة أصل اشتقاقي في اللغة العربية تنسب إليه شكلا ومضمونا فهي ذات أصول دخيلة.

4- قاعدة المقارنة: "إذا تنازعت العربية وغيرها في كلمة، ولم تسعفنا الطريقة السابقة إلى تعيين أصلها لجأنا إلى مقارنة العربية بأخواتها الساميات فإن وجدت الكلمة.. دلت على عربيتها، وإلا فهي دخيلة"⁽³⁰⁾.

المسدي اهتم بقضايا الدخيل واعتبره ظاهرة لغوية قديمة وحديثة لا يمكن تجاهلها على أي حال فهي ملازمة الألسن وقد تجعل منه الضرورة مقاسا اصطلاحيا ملائما يستطيع من خلاله إيجاد مخارج استثنائية للمصطلح.

- المجاز: لغة من أجاز "الشيء يجوّزه إذا تعدّاه" (3 1)، أمّا اصطلاحاً فهو "الكلمة المستعملة في معنى معناها بالتحقيق، استعمالاً في ذلك بالنسبة على نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع" (3 2). وعرفه الجرجاني بأنه "كلّ كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها ملاحظة بين الثاني والأوّل، فهي مجاز وإن شئت قلت: كلّ كلمة جرت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن ستأنف فيها وضعا ملاحظة بينما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها في مجاز" (3 3) والمجاز يصفه المحدثون بأنه: "محرك الطاقة التعبيرية" (3 4)؛ وقد تبوّأ المجاز منزلة رفيعة في البيان العربي. ونمثل للمجاز في كلمة الفأرة ذات الدلالة الواضحة التي تعني 'حيوان' ذو شكل معين؛ ولكن على صورة المجاز حرّف معنى هذه الكلمة وصارت تطلق على محرك الواصلة بجهاز الكومبيوتر والتي يصطلح عليها باللغة الأجنبية: 'Souris'.

1- مجاز توكيدي: ثبات صورة معنوية محدّدة نحو: خالد أسد؛ فأسد هنا تعبير مجازي فائدته إثبات خصال لشخص 'خالد' وتوضيحها.

2- مجاز تشبيهي: كتشبيه محرك جهاز الكومبيوتر 'الاسوري' بالفأرة.

3- مجاز توسّعي: الهدف منه الخروج على المعنى الدلالي (المعجمي)

المحصور في لفظة واحدة واستعماله في صورة تعبيرية أوسع.

ونبقى في باب مراتب التجريد الاصطلاحي حيث المسديّ: "تلك إذن من موقع التنظير اللساني والتأسيس المعرفي مراتب التجريد الاصطلاحي ولعلّ الاستقراء الموسع يبيح تركيز القواعد المبدئية لصوغ النظرية الكلية في هذا المضمار" (3 5). فالتجريد عند المسديّ مرحلة لا بد منها في الأبنية الاصطلاحية العربية ويكون ما أسلفناه هو الصورة المبدئية للولوج إلى قواعد الاصطلاح والصناعة المعجمية وهو ما يمثّل التجريد في نظره. ثمّ يأتي الاستقراء لتحليل

نتائج القواعد التي يجري عليها العمل الاصطلاحي من أجل الإحصاء والتقييم وكلّ هذا يؤهل الإنتاج الاصطلاحي العربي إلى المستوى المعرفي المطلوب تمثيلاً مع الواقع اللساني المسارع في التطور.

مبحثه في مصطلح العلم وعلم مصطلحه: المسدي يسير سيرا مرتباً في فكّ معضلة المصطلح فبعد صياغته للمبادئ الأولى عبر التمهيد، ثمّ انتقاله إلى مسألة التجريد الاصطلاحي يأتي هنا ليعرّج على معاني مهمة وأساسية تتعلق بمصطلح العلم وعلم المصطلح وسنوضح ذلك.

يقول المسدي: "لم تختلف السبل بين الاصطلاحات العربية اختلافها في هذا العلم القديم الجديد الأصيل الدّخيل المتولّد الغازي نعني اللسانيّات والسبب في ذلك أنّ هذا العلم قد حمل على كاهله كلّ أسباب التشتت الاصطلاحي بين العرب ثمّ أضاف إليها عللاً ودوافع تراكمت باقتضاء نوعيّة المعرفة اللغويّة عامّة، وبمستمليات الدقّة اللسانيّة خاصّة"⁽³⁶⁾. وفيه:

- محتوى عبارة المسديّ تأكيده على الدور العصري لعلم اللسانيّات باعتباره علماً يملك القدرة التحليليّة والمنهجية في دراسة كافة العلوم اللغويّة. فاللسانيّات بحثت بقوة في مجال المصطلح؛ لأنّه الرّكيزة الثّانية في حوصلة الاستعمال اللغوي بعد ركيزة المعرفة. فالمسديّ يهدف إلى استبيان معضلة الاختلاف في استقراء اللسانيّات كمفهوم وإجراء وخصائص، فهذا لاشكّ أنّه يمنح الدّارس العربي القدرة على استثمار قدرة اللسانيّات في حقل المصطلحات العربية. ومرّد هذا إلى العوامل الآتية:

أ- انتشار مفاهيم متعدّدة لعلم اللسانيّات ومرّد ذلك اختلاف القراءات والتحليلات النظريّة لهذا العلم، وكذلك اختلاف طرق وأساليب نقل هذه المعارف التي تنتقل صورها بأشكال عدّة من موطن إلى آخر.

ب- وهناك أيضا عامل الخصوصية العلمية من حيث النوعية المعرفية اللغوية العامة التي تتسم بها روافد اللغة العربية، وعامل المستمليات المتعلقة بصورة الدقة واللزوم وغيرها فيما توصف بها اللسانيات الغربية.

في باب المصطلح وعلم المصطلح يرى المسدي أنّ العرب يبذلون جهودا قصوى لإحقاق الحلول الملائمة في تغطية حصيلة التقدم اللساني العالمي خاصة فيما يتعلق بموضوع المصطلحات؛ لأنّ العربية تعترضها إشكالات المصطلح العلمي وهذا يستلزم تكثيف الجهود لتطوير هذه المحطة الانطلاقية في عالم المعارف اللغوية وسنوضح ذلك في العنوان القادم.

مبحثه في الجهود العربية في المصطلح اللساني: يقول المسدي: "لقد واجه العرب مشكلة المصطلحات اللسانية منذ تصدّوا لهذا العلم الحديث بالتلقّي والتمثّل ومحاولة الإنشاء والوضع، ولقد كان شأن جيل اللسانيين الأوائل مع علمهم كشأن كلّ من اختصّوا بحقول المعارف الأخرى مع ما اختصّوا به مغالبة المتصورات ومرادة المفاهيم بمختلف السبل الاصطلاحية، فكان الاحتيال على المدلولات في جلّ الأحيان سابقا للحيرة الاصطلاحية من حيث هي تصورات معرفية وتقنيات لغوية يتّصل جميعها بصياغة الدوال العلمية"⁽³⁷⁾. يقف المسدي في هذا الباب على مسألة مهمة تؤرّق الواقع الاصطلاحي اللساني العربي الحديث، فهو في هذا الباب يرى أنّ رواد الحداثة من أهل العربية كانت لهم جهود ملموسة تهدف إلى الظفر بمكاسب المصطلح الحديث ممّا طرحه مزايا اللسانيات في الفترة الحديثة. وقد بيّن مجموعة من الطرق التي وسمت بها الجهود العربية في تكوين المصطلح اللساني ومنها:

1- التلقّي: الانفتاح على علوم اللسانيات الغربية واستقبال روافدها من المعارف العلمية والتقنيات المنهجية وتمثّل هذا في ظهور التيارات اللسانية المتأثرة بالفكر اللغوي الأوروبي في كافة مجالاته.

2- التمثّل: وهو البحث في صور الاشتراك الذي يمكن استنتاجه من خلال استحضار مكونات التراث وربطها فيما يقابلها من عوائد اللسانيّات.

3- الإنشاء والوضع: وهو البغية الأساس في هذا المجال؛ فبعد المرور بالتلقي يأتي التمثّل وهذا كلّه يجيء دور التّطبيق والحصول على النتيجة المرجوة في امتلاك الكم الهائل من المصطلحات اللّسانيّة.

ونلاحظ من كلام المسديّ أنّ اللّغويين العرب تمكّنوا نوعاً ما من معالجة الإشكال الذي كان يعترض اللّغة العربيّة في ميدان التأسيس الاصطلاحي، وجاء هذا النجاح كالاتي:

1- مغالبة المتصورات: يقصد به المسديّ سعي اللّغويين العرب لفك أيّ غموض مصطلحي يعترض اللّغة العربيّة عبر الشرح والبسط والبحث عن المقابل له من علوم العرب اللّغويّة.

2- مراودة المفاهيم: وهي جعل كلّ المعطيات المستخلصة من المعارف الغربيّة النظرية تتلاءم ومعاني اللّغة العربيّة من الناحية الدلالية.

3- الاحتيال على المدلولات: أي إحداث رؤية تفسيرية خاصة نستطيع من خلالها فهم التّصورات الفكرية للسانيّات الغربيّة واللّغويات الحديثة. والمسديّ في حديثه عن جهود العرب في بناء المصطلح اللّساني قد ذكر تجارب تأليفية عرفتها اللّسانيّات العربيّة الحديثة، وهي:

- جهود عبد الحميد الدخلاوي ومحمّد القصّاص: ذكر المسديّ أنّ هذين العالمين قاما بنشر عمل مترجم للّغوي (جوف فندرياس) بعنوان اللّغة عام 1950م ووصف المسديّ هذه المحاولة وفق الآتي:

1- اتسامها بالنزعة الفكرية الفلسفية.

2- تعتمد طريقة الكشف اللّساني.

وأخذ المسدي على هذا العمل أنه: يمثل "مدخلا لغوياً إلى التاريخ"⁽³⁸⁾ ويرى بأن هذه المحاولة لم تبلغ الصورة الواضحة في استبيان المغزى اللساني وقال: "فإن المصطلحات اللسانية لم تبلغ معه إشكالها الفني إلا نادراً مما سهل به عمل المترجمين في صياغة المفاهيم الكلية"⁽³⁹⁾.

- جهود عبد الحلیم النجار: أصدر الأستاذ النجار عمله سنة 1951م المتمثل في ترجمته لكتاب (فوك يوهان) بعنوان 'العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب'، ووصفه المسدي بما يلي:

1- "لم يندرج... في مسلك البحث اللساني الخالص ولا البحث اللساني المطبق.. على اللغة العربية"⁽⁴⁰⁾.

2- اجتهد فيه على الترجمة الاصطلاحية لتحقيق المفاهيم اللسانية لاجتياز الغموض النابع من مضامينه.

- جهود عبد الرحمان أيوب: أصدر عملاً مترجماً ل: (جسبرسن) بعنوان 'اللغة بين الفرد والمجتمع' عام 1954م، ومما لاحظته المسدي على هذا العمل:

1- التصرّف في معاني متن الكتاب المترجم: وهذا يكسبه وجها تفسيريًا قد لا يتناسب مع المراد الأصلي.

2- اجتهد في "صوغ المصطلحات المناسبة وإن قلت الحقول الدقيقة التي تطرّق إليها نصّ التأليف"⁽⁴¹⁾.

- جهود أحمد عزّت: ألف عملاً مترجماً لكتاب (جون بياجيه) بعنوان 'اللغة والفكر عند الطفل'. ويرى المسدي في هذا الكتاب:

1- بُعد العلاقة بين المؤلّف وعلم اللسانيات حيث يبعده عن النظرية اللغوية الدقيقة التي تتسم بها علم اللسانيات.

2- اهتمام المؤلّف بإرساء النظرية النفسانية التي كان في طور تكوينها.

- جهود تمام حسّان: قدّم الأستاذ تمام حسّان عملاً مترجماً لكتاب (موريس ميكاييل لويس)، بعنوان 'اللغة في المجتمع، والذي صدر سنة 1959م وبما أنّ تمام حسّان من رواد الجيل اللساني الحديث على حدّ وصف المسديّ فقد تميّز عمله باعتماد منهجية صاغ فيها المصطلحات اللسانية وفق مبدأ الدوال الفنيّة وتبنّى التحليل المعرفي المناسب، وهذا بحسب رأي المسديّ.

وقد كان عمل 'كمال محمد بشر' على منوال الأستاذ تمام حسّان ويظهر ذلك في عمله المترجم لكتاب (ستيفن أولمان) بعنوان 'دور الكلمة في اللغة.

- جهود صالح القرمادي: ترجم كتاب بعنوان 'دروس في علم أصوات العربية للغوي (كانتينو)، وصدر هذا العمل سنة 1966م، وصفه المسديّ:

- 1- أنّها "خطوة متميّزة في بلورة المصطلح.. ولاسيّما في... الصوتيات" (2 4).
- 2- بذل صاحبه جهوداً مهمّة في ترجمة هذا المؤلّف تمثّلت في صياغة الدوال الفنيّة إلى مراتب تجريديّة؛ رغبة منه في توحيد المفاهيم والتصورات.
- 3- المصطلحات التي استعملها "متطابقة من حيث التحليل والتجريد" (3 4).

- جهود أحمد مختار عمر: في عام 1976م، تجلّت دراسته في الجانب الصوتي، فاعتبر ذلك نقلة نوعيّة ضمن معارف اللسانيّات العربيّة وعلى وجه الخصوص في حقل الصوتيات، وهذا ما عبّر عنه المسديّ في وصفه: "فكانت خطوة إضافية في حسم كثير من مصطلحات علم الأصوات ولاسيّما بصدوره عن المفاهيم الأجنبية سعياً إلى صوغ بدائل عربيّة لها" (4 4) وتميّز عمله بـ:

- 1- أعدّ كشفاً اصطلاحياً ضمّ 'خمسمائة وواحد وستين' صورة لسانية تمثّل الجانب الصوتي وفق النموذج اللغوي الانجليزي.
- 2- اعتمد في صياغة الصوّر الصوتيّة على خاصيّة ثبت المصطلح الانجليزي وإلحاق ما يقابله من المصطلح العربي.

- جهود الطيب بكّوش: تمثّل عمله في ترجمته لكتاب (جورج مونان) بعنوان 'مفاتيح الألسنيّة' الذي صدر سنة 1981م. وقد وصفه المسديّ ب:
1- "ترجمته متعاطلة الأسلوب بحيث لا يتسنّى للقارئ فهم التركيب" (4 5).

2- ضمّ 'تسعمائة وثلاث وخمسين' مادة اصطلاحية بوضع المصطلح بالفرنسيّة ومقابلته بالعربيّة.

مبحثه في القاموس المختص ونماذجه: نستهل هذا العنوان بتعريف المسديّ للقاموس المختص ومجاله بقوله: "يرتكز القاموس المختصّ أو ما يسمّى بالقاموس الفنّي على محاولة إحصاء المنظومة الاصطلاحية التي يقوم عليها علم من العلوم ومصطلحات العلم أيّا كان" (4 6)، نفهم من هذا المقطع النصّي بأنّ القاموس المختص هو جملة المفردات المنطويّة في كنف سياقيّ معرفيّ خاص بعلم من العلوم دون آخر والمراد من عبارة القاموس الفنّي هو الجانب الشكليّ للمفردات التي تستعمل في حقل من الحقول المعرفيّة الخاصة. فالقاموس المختص هو الذي يتناول موضوعه "مصطلحات العلوم كالطبّ والصيدلة والزراعة" (4 7)، وغيرها من المجالات الأخرى. فالمسديّ بعد استجماعه لمقوّمات البناء النظريّ حول قضايا المصطلح نجده في هذا الباب يعرّج على الإنجاز القاموسي ويحدّد مجالاته الخاصة والعامّة ومن نماذجه:

- (القاموس الموسوعي في علوم اللّغة): صدر هذا المؤلّف سنة 1972م من إنجاز 'ديكرو' و'تودورفا' كان هذا العمل الأوّل من نوعه، واعتمد صاحبه على منهج شموليّ ووصفه المسديّ بما يلي:

- 1- بُني على تصوّر منهجيّ تمازجت فيه الاختصاصات في صياغته.
- 2- اختصّ باحتواء مفردات الخطاب الأدبيّ.

- (قاموس في اللسانيات): يمثل مجموعة أعمال أشرف عليها 'جون دي بوا' صدر سنة 1973م، وفيه:

1- امتاز بالتوسّع في الأبواب الكبرى وبالاقتضاب في المفاهيم الفردية.

2- ربطت مصطلحات اللسانيات فيه بمعاني مصطلحات فقه اللغة.

- (قاموس اللسانيات): صدر الكتاب سنة 1974م لـ 'جورج مونان' وفيه:

1- مادته التعريفية مقتضبة إلى حدّ كبير نظرا لما يحتويه من كمّ هائل.

2- تميّز "باستيعابه مصطلحات العلوم القديمة النحوية... والبلاغية"⁽⁴⁸⁾.

3- اختصّ بدراسة مصطلحات اللسانيات التطبيقية.

- (معجم ألفاظ اللسانيات): لصاحبه 'فالزيون' صدر عام 1976م ومن

مواصفاته نذكر:

1- قدّم فيه كشوفا تعريفية "لا تكفي لإرشاد غير المختص"⁽⁴⁹⁾ إلى

تحقيق الفهم الكافي للمعنى.

2- في هذا العمل يذكر المصطلح الفرنسي ويأتي برديفه الإنجليزي.

خُلاصةً: المسديّ لديه طرح جادّ جسّد من خلاله رؤيته في صياغة نظرية

المصطلح اللساني العربي الحديث، فقام بمنهجه على تفحص التّراث اللّغوي

العربيّ والإطلاع على مستجدّات اللّسانيات الغربيّة. ورأى أنّ تطوّر علوم اللّسان

العربيّ الحديث يتطلّب منهجيّة فعّالة قوامها استثمار المكاسب اللّغوية الحديثة

وإحياء المعارف اللّسانية العربيّة القديمة. وهذا هو النّمط المناسب في تنمية

معارفنا اللّغوية الحديثة والمعاصرة وفق رؤية المسديّ.

الإحالات والتهميش:

- 1 - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، 1989م، ص 11.
- 2 - المرجع نفسه، ص 11.
- 3 - المرجع نفسه، ص 11.
- 4 - المرجع نفسه، ص 12.
- 5 - المرجع نفسه، ص 21.
- 6 - المرجع نفسه، ص 22.
- 7 - ينظر رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، دار الرفاعي الرياض 1982م، ص 182.
- 8 - محمد خان، أصول النحو العربي، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، دار علي بن زيد بسكرة، الجزائر، 2012م، ص 66.
- 9 - ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس المفتوحة، كلية التربية، 1973م، ص 137.
- 10 - ينظر، محمد خليفة الأسود، التمهيد في علم اللغة، جامعة طرابلس، دار الكتاب الوطنية ط 1 1991م، ص 36.
- 11 - لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى المصطلح والمصطلحية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2012م، ص 81.
- 12 - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 25.
- 13 - المرجع نفسه، ص 25.
- 14 - ينظر، إبراهيم فاضل السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار الملايين بيروت، لبنان، ط 2 1987م ص 192/193.
- 15 - ينظر، أبو البقاء الكوفي، الكليات، معجم المصطلحات، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ط 2 1993م ج 2، ص 105.
- 16 - لعبيدي عبد الله، مدخل إلى المصطلح والمصطلحية، ص 116.
- 17 - المرجع نفسه، ص 116.
- 18 - المجمع العلمي العربي، مجلة المجمع السوري، دمشق، مجلد 38، ص 8.

- 19 - صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة، د- ت، ص21.
- 20 - عبد المجيد سالي، مصطلحات اللسانيات بين الوضع والاستعمال، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007م، ص71.
- 21 - المرجع نفسه، ص71/72.
- 22 - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص47.
- 23 - صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربية، ص14.
- 24 - صالح بلعيد، اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995م، ص68.
- 25 - ينظر إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر ط6 1978م ص63.
- 26 - ينظر، بن جتي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د، م) (د، ت)، ج1 ص134.
- 27 - صالح بلعيد، اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة، ص79.
- 28 - ساطع الحصري، في اللغة والأدب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 1985م، ص87.
- 29 - لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص119.
- 30 - ينظر، محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، منشورات دار المشرق، حلب سورية ط2، 1969م ص356/357.
- 31 - ينظر عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي دار الجيل بيروت 1991م، ص438.
- 32 - السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م، ص165.
- 33 - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص438.
- 34 - صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربية، ص14.
- 35 - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص53.
- 36 - المرجع نفسه، ص55.
- 37 - المرجع نفسه، ص73.
- 38 - المرجع نفسه، ص74.

- 39 - المرجع نفسه، ص74.
- 40 - المرجع نفسه، ص74.
- 41 - المرجع نفسه، ص75.
- 42 - المرجع نفسه، ص75.
- 43 - المرجع نفسه، ص75.
- 44 - المرجع نفسه، ص76.
- 45 - المرجع نفسه، ص86.
- 46 - المرجع نفسه، ص87.
- 47 - زكية السّائح دحماني، الأسمائيّة في اللّسانيّات الحديثة بين النظريّة والتّطبيق كليّة الآداب تونس، 2014م، ص159.
- 48 - عبد السّلام المسديّ، قاموس اللّسانيّات، ص89.
- 49 - المرجع نفسه، ص91.